

كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القديس يوسف، في افتتاح ندوة لجنة الأخلاقيّات التابعة للمجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة CNRS حول "ميثاق أخلاقيّات البحوث العلميّة"، في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦، في الساعة الرابعة من بعد الظهر، في جامعة القديس يوسف، حرم الإبتكار والرياضة، في قاعة المجلس.

أستهلّ كلمتي القصيرة برغبة جامحة بالترحيب بكم وبكّن جميعًا في هذه الندوة التي تهتمّ بالتطرّق إلى مسألة أساسيّة جدًّا من وجهة نظر نظريّة وحتّى من جهة نظر عمليّة براغماتيّة بما أنّ مشروع الميثاق الأخلاقيّ هذا الخاصّ بالباحث اللبنانيّ يتوجّه إلى العقل والسلوك في آنٍ معًا. حين أعدتّ قراءة هذه الوثيقة وتعرّفتُ عليها عن كثب، كانت الفكرة الأولى التي خطرت على بالي أن أشكر أولئك الذين واللواتي كانت لديهم البصيرة لاقتراح بلورته وأن أشكركم وأشكرنّ جميعًا من أجل صياغة وتحرير ونشر هذا الميثاق الضخم.

قرأتُ مقابلة صحفيّة أجريّت مع الدالاي لاما في العام ٢٠١٢، وطرح عليه الصحافيّ سؤالاً حول رأي البوذيّ في مسألة القتل الرحيم وغيرها من المسائل الحسّاسة التي تمسّ علم الأحياء البشريّ. وكان الجواب غير متوقّع. قال الدالاي : "إنّها لمسألة تتعلّق بالأخلاقيّات وليس بالدين. إنّي أؤكل سؤالاً كهذا لذكاء الإنسان وفطنته". وما كان أكثر إثارة للدهشة وغير متوقّع هو تتمة الجواب : "الأخلاق في القرن الحادي والعشرين أكثر أهميّة من الدين". إنّها طريقة ليقول إنّ الدين، وإن كان أساسياً، لا يستطيع ولا ينبغي أبداً أن يتطرّق إلى كلّ شيء في مجال السلوك والتصرّفات، ولكنّه يستطيع أن يُلهم التصرّفات والخيارات الجيدة.

أقول أيضًا إنكم أحسنتم في وضع ميثاقٍ أخلاقيّ للباحث وليس مثلاً وثيقة تجمع بين عناصر قانون أخلاقيّات الباحث، بحيث أنّ الأخلاقيّات تقترح قواعد تمّت صياغتها جيّداً، ويجب على المرء مراعاتها، حتى لو كان هذا الميثاق يتضمّن الكثير من القواعد والمعايير التي يجب اتّباعها في مختلف مراحل مسار أي مشروع بحثيّ. ومع ذلك، تمكّن هذا الميثاق أن يتوجّه إلى الضمير المسؤول لكلّ الباحثين الذين يتوجّب عليهم أن يكونوا حريصين على اتّخاذ أفضل الخيارات وتبنيّ فلسفة هذا الميثاق وتبعاته المتعدّدة.

هذه الطريقة في رؤية الأمور تحاول أن تترك لضمير الباحثين والأكاديميّين أن يكونوا مسؤولين ويتحمّلوا المسؤولية بنسوج، ويميّزوا بين الخيارات لتحديد ما يحافظ بطريقة قصوى على الخير الخاصّ والعام، وأخيراً، أن يتّخذوا قرارات جيدة سواء كان هذا الوعي فرديّاً أو جماعياً.

هناك نقطة مهمّة تجدر الإشارة إليها لا بل التركيز عليها، وهي أنّ هذا الميثاق الأخلاقيّ تبلور برعاية المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة CNRS اللّبنانيّ ممّا يعطيه الكثير من المصداقيّة كما يسبغ عليه الوضوح والشموليّة، خاصّة أنّ المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة CNRS اللّبنانيّ تمكّن وعرف كيف يجمع بين أفضل المتخصّصين من أجل أن يضعوا هذا الميثاق فيلقى الترحيب الأوسع والأمثل من قِبَل المجتمع العلميّ اللّبنانيّ. بالتأكيد، سوف يتطرّق إجتماعكم اليوم للتفكير في ترتيبات تلقّي واستلام هذه الوثيقة المخصّصة للمجتمع الأوسع. ومن الواضح أنّ الجامعات تتحمّل جزءًا من مسؤوليّة استيعاب الميثاق وتعميمه، إلا أنّه يتوجّب على مجلس التعليم العاليّ أن يساعد في نشره وإبراز المكانة التي ينبغي له أن يتبوّأها في مراكز البحوث والمختبرات.

كان الوقت قد حان لتدوّن وثيقة عامّة وتُنشر نظرًا لتحديات البحوث وتقدّمها، والميزانيات التي تتطلبها، والعلاقة مع عالم الأعمال، ووزنها في التصنيف العالميّ والاعتمادات وشروط تنفيذها بين جدران مؤسّساتنا الأكاديميّة ؛ نحن نعلم أنّ الانحرافات موجودة مثل الانتحال مثلاً الذي يكمن في ادّعاء القيام ببحثٍ ما وهو لباحثٍ آخر. هذه الآفة تقوّض العلاقات بين الباحثين وخصوصًا عندما يتعلّق الأمر بنشر البحث. قبل بضعة أشهر، حصل انتحال كبير ممّا أثار صراعًا علائقيًا بين الأكاديميين أدّى إلى تدخّل رؤساء الجامعات لتهدئة الأمور مع المطالبة بتسليط الضوء على هذه الفوارق الشاسعة.

أشكركم مرّة أخرى ؛ أنا متأكّد أنّ عملكم كفريق وما سيأتى منه من نتائج سيكون موضع تقدير جيّد وترحيب وأنكم ستعطون للسلطات الجامعيّة ومدراء مراكز الأبحاث إرشاداتٍ تساعد على تلقّي هذه الوثيقة الرائعة والمهمّة بطريقة أفضل.

أتمنّى لكم التوفيق لندوتكم ولمشاركتم.